

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إِراءة شتى المحتملات تجاه عبارة الكفاية

لازلنا نتجوّل حول استحالة «اتّخاذ القصد ضمن الأمر» فإنّ الشيخ الأعظم و المحقّق الآخوند يعترفان بهذه الاستحالة، حيث قد أعلنها الكفاية قائلاً: «فما لم تكن نفس الصلاة متعلقة للأمر لا يكاد يمكن (للمكلّف) إتيانها بقصد امتثال أمرها (المتفرّع على الصلّاة)».[1]

و قد تضمّنت عبارته الغامضة أربع احتمالات مختلفات سرّسّمها عبر الخريطة التالية:

1. الاحتماليّة الأولى: نظراً «لفاء التّفرّع» سنحسب عبارته هذه، تتمّة لبرهانه حول الدّور، فبالآلى سننتج «التّكليف المحال» إذ ذات الصلّاة بمفردها لا تقع متعلّق الأمر و لهذا سيعجز المكلّف عن تأديتها جزءاً.

استعراض الاحتماليّة الثانية لعبارة الكفاية

2. الاحتماليّة الثّانية: رغم ورود «فاء التّفرّع» إلا أنّ المحقّق الآخوند قد همّ إضافة محذور مستقلّ آخر، و من هنا سنحرّر المحذور بأساليب مختلفة:

· المحذور لعجز المكلّف: فإنّ مقولته: «لا يكاد يمكن إتيانها بقصد امتثال أمرها» تتحدّث حول «التّكليف بالمحال» فعلى إثره، سيعجز المرء عن الامتثال تماماً.

ففي هذه السّاحة - التّكليف بالمحال - قد حاول متوهم أن يُصحّح «القدرة لدى الامتثال» إلا أنّ الكفاية حينما انطلق إلى إجابته فقد استعرض 3 إشكالات آخر أيضاً - ببيان «إن قلت» - ثمّ أجابها عبر الخريطة التالية:

تشرّيح الإشكال الأوّل المطوّي ضمن الكفاية

· حينما سجّل صاحب الكفاية استحالة الدّور لدى «التّصوّر و الإنشاء» مسبقاً، فقد عمّد الآن لاستنكار «القدرة لدى الامتثال» أيضاً فإنّها لا تُعالج الدّور أبداً إذ المفترّض أن «ذات الصلّاة» عديمة الأمر الشرعيّ - نظراً للدّور - فكيف يقدر المكلّف على نيّة «ذات الصلّاة» بوحدها بينما المفروض أنّ المأمور به هي «الحصّة الخاصة المقيدة» و من المبرّم أنّ «القيد و المقيد» مُندكّان معاً بمثابة عنصر موحد - لا بنحو العمل التركيبىّ حتّى يملك الجزء أمراً شرعيّاً أيضاً - فبالآلى سيعجز المرء عن الامتثال أيضاً.

و قد أجاب صاحب المنتقى على مبحث «تقيّد الصلّاة» - زعماً من الكفاية - بإجابة نقضيّة قائلاً: «(هل سينحلّ المقيد) أو أنّه لا ينحلّ؟ بل لا يكون هناك (في المقيد) إلا أمر واحد متعلق بالمشروط بما هو كذلك، فنفس الفعل (الصلّاة) لا يكون مأموراً به بالأمر

الضمني أصلاً، إذ الأمور به يكون أمراً بسيطاً متعلقاً لأمر واحد و لا وجه للانحلال حينئذٍ.

– فعلى الأولى (انحلال المقيّد): يتّجه إجراء البراءة عند الشك في شرطية شيء، لأنه يعلم تفصيلاً بتعلق الأمر بذات المشروط (الصّلة) و يشك بدوّاً في تعلقه بالتقيّد بالشرط (كالقصد) فيكون الشك شكاً في التكليف و هو مجرى البراءة.

– و أما على الثّاني (عدم انحلال المقيّد): فلا مجال للبراءة، إذ العلم الإجمالي لا ينحل لفرض وحدة الأمر على تقدير تعلقه بالمشروط (وفقاً لمعتدّ الكفاية) فالأمر دائر بين المتباينين، إما الأمر بذات المشروط، أو الأمر بالمشروط بما هو كذلك (أي الحصّة الخاصّة) و هو مجرى الاشتغال.

و عليه (الإشكال النّقضي): فالتزام المحقق الخراسانيّ هنا بعدم انحلال الأمر بالمشروط يناهض التزامه بجريان البراءة الشرعية عند الشك في الشرطية (إذ الأمر هناك أيضاً سيُعدّ مقيّداً بحيث لا ينحلّ فكيف أحلّه الكفاية هناك) و على كل فتحقيق الحال فيما ذكره له محل آخر كما عرفت. و الحق – كما سيأتي – هو الالتزام بالانحلال و رجوع الشرطية إلى أخذ التقيد بالشرط جزءاً. [2]

فسأله النّقض هي أنّ الكفاية لو افترض اندماج القيد مع المقيّد بلا انحلال و انفكاك إطلاقاً، فماذا سيصنع لدى الشك في شرطية عمل ما، نظير من أيقن وجوب القضاء ثم ارتاب في فوريّته و سعته، فإنّ الرّأي الأشهر الأصعب – كالمحقق الآخوند أيضاً – قد أقرّ بانحلال المقيّد – القضاء – عن قيده – الفورية – و من ثمّ قد استمسك البراءة عن الفورية بينما في كتاب الكفاية قد تظاهر أنّ «المقيّد لا ينفكّ عن قيده» أبداً و لهذا قد استنتج أنّ عملية «الانحلال» لا تجري في المقيّدات أساساً، فبالتالي إنّ هذا الإشكال النّقضي سيُصيب المحقق المحقق الآخوند حتماً. [3]

تنوير الإشكال الثّاني المكتوم ضمن الكفاية

لقد افترض المتوهّم – في الخطوة الثّانية – أنّ «القصد» يُعدّ جزء الصّلة المركّبة – لا قيدها – و لكن قد اعترضه الكفاية باعتراضين:

– الاعتراض الأوّل: إنّ «القصد» – الذي هو جزء – يُمثّل نفس «الإرادة» فكلاهما عنصر موحد، و حيث قد أثبتنا أنّها غير اختيارية – نظراً للتسلسل – فبالتالي سيُنتج أنّ القصد غير الاختياريّ قد أُدرج ضمن الأمر المركّب، بينما لا يلتزمه المتوهّم، و لهذا عليه أن يُقرّ «بقيدية القصد» لا جزئيّته كي لا يتورّط في مأزق.

و لكنّا نجيب الكفاية:

1. بإجابة حلّية قد أسلفناها ضمن مبحث «الطلب و الإرادة» بأنهما عنصران اختياريّان إذ النّفس البشريّ هي التي تخلّق الإرادة و الطلب في جوفها – وفقاً للمحقّقين الحائريّ و الخمينيّ و نجله – وحيث يُعدّان مخلوقين فلا يتأتّى محذور تسلسل الإرادات – زعماء من الكفاية –.

2. حينما افترض الكفاية «استحالة اتّخاذ قصد الأمر شرعاً» مستدلاً: بأنّ القصد غير اختياريّ فسيُلزّمه أن يُقرّ أيضاً باستحالته «عقلاً و بأمر ثانٍ» إذ استحالة «غير الاختياريّ» لا تخصّ الأوامر الشرعيّة فحسب بل ستستحيل حتّى بالأمر الثّاني، بينما الكفاية قد اعترفت بصحّة القصد عقلاً أو بأمر ثانٍ و أبى «صحّة القصد» من لسان الشرع، و هذه مقولة متهافئة من جانبه.

3. أجل إنّ هوية القصد هي نفس الإرادة و لكنّ مُستهدف الشّارع من القصد هو «امتثال الأمر» – لا إرادة إرادة الأمر كي تتسلسل

الإرادات- و من البديهي أنّ مراد القصد - امتثال الأمر- يُعدّ اختيارياً تماماً فبالنّالي سيُتاح الامتثال للمكلف.

استعراض الإشكال الثالث المستور ضمن الكفاية

- الاعتراض الثاني تجاه المتوهم:

1. لقد فسّر المحقّق الاصفهانيّ هذا الاعتراض بالصياغة التالية: لو اتخذنا القصد جزء الصلاة التركيبية لاستدعى ذلك أنّ الأمر سيُحرّك العبد إلى الصلاة - المتعلّق - و سيحرّكه أيضاً لقصد الأمر - الجزء - بينما يستحيل تحريك «الأمر للقصد الذي هو جزئه» إذ سيُصبح الشئ علة لنفسه، و هذا المعنى هو المُقتبس من الكفاية: «إنما يصح الإتيان بجزء الواجب بداعي وجوبه في ضمن إتيانه بهذا الداعي و لا يكاد يمكن الإتيان «بالمركب من قصد الامتثال» بداعي امتثال أمره.»[4]

و نطمس على هذا التفسير بأنّ لا نرى بأساً لكي يُعدّ الأمر علة لقصد الأمر بحيث يأمر المولى بإحدى أجزاء الأمر، لا أنّ الأمر سيُدعو إلى نفسه لكي يدور - كما زعمه المحقّق الاصفهانيّ -.

2. إنّ التفسير اللاحق لاعتراض الكفاية هو أنّ تعبدية «الصلاة مع قصد الأمر» ستستتبع عبادية كافّة أجزائها أيضاً كالركوع و... فتفتقر إلى النية، بينما إحدى الأجزاء هو «قصد الأمر» أيضاً و لهذا سيُنتج «وجوب قصد الأمر بقصد الأمر» فبالنّالي سيدوران معاً، و هذا مستحيل.

و هروباً من هذه الاستحالة، قد اتّبنى المحقّق العراقي توصليّة «قصد الأمر» فلا يحتاج إلى القصد مجدداً فلا يتسلسل، و لهذا قد نطق قائلاً:

«لأنّ لازم انحلال الأمر بالمقيد انما هو تعلق أمر ضمني بذات المقيد و تعلق امر ضمني آخر إلى قيد الدعوة كما صورة استقلال الأمرين، فكان الأمر المتعلق بالدعوة داعياً إلى إيجاد ذات المقيد عن داعي الأمر الضمني المتعلق به، و معه لا يلزم محذور داعية الأمر إلى دعوة شخصه، كما هو واضح.

و حينئذ فإذا لم تكن الدعوة المأخوذة قيداً أو جزء كذات المقيد تعبدية محتاجة إلى قصد الامتثال بل كانت توصلية صرفة فبإتيان ذات الصلاة عن دعوة الأمر الضمني المتعلق بها يتحقّق المقيد و المأمور به أيضاً، فيرتفع به محذور عدم تمكن المكلف من الامتثال أيضاً - كما ادعى من عدم قدرة المكلف على الإتيان بالذات المقيدة بالدعوة بداعي الأمر لأن المقدور منه انما هو الإتيان بذات المقيد بداعي أمرها - إذ نقول: بان مثل هذا المحذور انما يرد إذا كان القيد و هو الدعوة كذات المقيد تعبدية محتاجة في سقوط الأمر عنه إلى قصد الامتثال، و إلّا فبناء على كونه توصلياً فلا جرم يكفي تحقيقه كيف ما اتفق، و في مثله نقول: بان الإتيان بالذات المقيدة بالدعوة بمكان من المقدورية للمكلف بلحاظ ان الآتي بذات المقيد بداعي أمرها كان آتياً بالدعوة أيضاً نظراً إلى توصليتها و تحقيقها بنفس الإتيان بذات المقيد بداعي أمرها.»[5]

[1] نفس المصدر.

[2] روحاني محمد. منتقى الأصول. Vol. 1. 419 ص، قم، دفتر آيت الله سيد محمد حسيني روحاني.

[3] ولكن نُحطّم هذه الإشكالية - وقايةً عن الكفاية - بأنّ الكفاية قد افترضت ثبات المقيد مع قيده ثم استنكر الانحلال و الانفكاك بينما في مسألة «الشكّ في الشرطية» لم تتسجّل التقييد بل لازال مشكوك القيدية و لهذا قد طبّق الانحلال حينئذ، و لكنّا في مبحث «قصد الأمر» قد أيقنا «بتقييد الصلاة بالقصد» فبالنّالي لا يحقّ لنا أن نحلّه أبداً، إذن فنقض صاحب المنتقى لا يجرّج مقالة

الكفاية.

[4] آخوند خراساني محمدكاظم بن حسين. كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص73 قم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[5] عراقى ضياء الدين. نهاية الأفكار. Vol. 1. ص191 قم - ايران: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.